

الأحزاب

قرار ثورى نخوض به

المصور: 19-11-1976

بقلم: صبرى أبو المجد

- نجاح الأحزاب فى أداء رسالتها الوطنية أمانة فى عنق كل مصرى وكل مصرية
- كل حزب حر فى أن يمارس نشاطه الوطنى فى حدود القوانين والدستور
- من حق كل حزب أن يعمل لكى يصل يوماً إلى تسلّم الحكم

فى مقدمة ما يبعث على الرضا والسعادة أن يؤمن المرء برأى ما وأن يتحمل الكثير ، الكثير من أجل الدفاع عن هذا الرأى ، ثم تجيء الأيام - ولو بعد مرور عشرين سنة - لتؤكد أنك كنت على حق أيضا يوح ضحيت بكل ما تملك من أجل الدفاع عن هذا الرأى ، لقد كنت كمواطن مصرى فى قمة السعادة يوم الخميس الماضى وأنا اجلس فى شرفة الصحافة بمجلس الشعب استمع إلى الرئيس القائد محمد أنور السادات ، وهو يعلن باسم الشعب تحويل التنظيمات السياسية الثلاثة إلى أحزاب ابتداء من 11 نوفمبر 1976 ، ولقد كان لى مع الدعوة إلى قيام أحزاب جديدة قصة تعود إلى يونيو عام 1955 عندما طلبت قيادة الثورة إلى كل مواطن واع أن ينكلم وان يقول كلمته فى نظام الحكم بعد أن تنتهى فترة الانتقال فى يناير 1956 ، ورأيت ان من واجبى كصحفى أن أقف على رأى الشعب فى هذا الموضوع الخطير، وذهبت مع مجموعة ضخمة ممكن تطوعوا لمعاونتى فى أداء ذلك الواجب الوطنى الكبير الى كل مكان ، وإلى كل طائفة واستكثبت آلاف من المواطنين والمواطنات آراءهم بكل صراحة بعد أن أمنتهم على السرية التامة لهذا الاستفتاء ، واجتمعت لدى عشرة الاف ورقة استفتاء خرجت من دراستها وتحليلها ، وتفصيلها ببعض النتائج ، التى قمت بعرضها على الشعب فى "المصور" ورفعها إلى قادة الثورة وكان أول الأسئلة ، التى وجهتها إلى العشرة الاف مصرى ، الذين سألتهم رأيهم فى نظام الحكم بعد فترة الانتقال والسؤال التالى :

هل ترى قيام حياة برلمانية :

لا تستند إلى أحزاب .

تستند إلى حزب واحد .

إلى حزبين .

إلى أكثر من حزبين ؟

وكانت نتائج الإجابة عن هذا السؤال أن 3.5% قالوا بحياة برلمانية لا تستند إلى أحزاب وان 1.05% قالوا بحياة برلمانية تستند إلى حزب واحد و 4.1% قالوا بحياة برلمانية تستند إلى حزبين ، أما الأكثرية الساحقة من العشرة آلاف مصرى الذين اشركناهم فى الاستفتاء والتي كانت تمثل 91.15% من مجموع الآراء فقد رأوا أن تقوم الحياة البرلمانية مستندة إلى أكثر من حزبين ، وكان من ملاحظات الجماهير التي حرصت على تسجيلها فى الموضوع : أن بعض الناس ، شطبوا على هذا السؤال برمته لأنه لا يريد قيام حياة برلمانية أصلا ونسبة هذا الرأى - كما قلت - لا تذكر ، وان بعض أصحاب الرأى الأول قد تحفظ فقال أن إجاباته ، لا تعنى الاستغناء عن الأحزاب بتاتا وانما يرى قيامها بعد قيام الحياة البرلمانية بالفعل ، وان بعض أصحاب الرأى الرابع - رأى الأغلبية - اشترط قيام أحزاب جديدة ، غير الأحزاب السابقة تعتمد على البرامج المدروسة لا على الأشخاص ، وبمجرد نزول "المصور" إلى الأسواق : قامت الدنيا ولم تقعد ، تم مصادرة المصور ، وجمع الاعداد التي نزلت من ايدى الباعة والجمهور / قبض على فى دار الهلال بعد كثير من عمليات الضرب ، والإهانة ساقونى الى المباحث العامة فى وزارة الداخلية وتولى النائب العام التحقيق معى . ومع استاذنا الكبير فكرى اباطة وبالرغم من ان النائب العام وقتئذ - الأستاذ على نور الدين - قد أمر بالافراد عنى الا أننى نقلت الى افضع مكان امتهنت فيه كرامة الإنسان المصرى وةاعنى به سجن البوليس الحربى ، مكان نزل فيه الى ما تحت الأرض ، بأكثر من مائة درجة .. مكان تربي فيه الحشرات السامة بكميات وفيرة ويكون غذاؤها دماء المسجونين .. العسكرى الأسود بقامته الطويلة الرهيبة ، وقد تجرد من جميع ملابسه ، كما ولدته أمه وقد راح يتجول بين الزنازين متباهياً بفضاعته وفضاظته مستعداً لتنفيذ ما يصدر إليه من أوامر وغير ذلك من الأمور المحزنة والمؤلمة ، التي يندى لها حقيقة جبين الإنسانية فى كل زمان ومكان : أمر واحد أحرص على ذكره الان هو أنه عندما ساقونى إلى أحمد أنور قائد البوليس الحربى ، للتحقيق معى مرة أخرى بمعرفته ومعرفة رجاله وبأساليب أخرى مستحدثة للغاية قلت له وكنت أترنج من هول ما رأيت ، وما لاقيت : أننى لم أفعل أكثر من أننى نقلت وبأمانة وصدق ونزاهة رأى الجماهير فى نظام الحكم بعد فترة الإنتقال وأنا أرحب بأن أشنق علناً وفى ميدان عابدين .

الإتحاد الإشتراكى هل يلغى أو يجب أن يبقى كمثل لتحالف قوى الشعب العامل والوعاء الذى يحكم العمل الوطنى ؟

هل لابد من صدور قانون جديد ينظم عملية قيام الأحزاب كما ينظم العلاقة بينها وبين الإتحاد الإشتراكي ؟

إمتحاناً صعباً جديداً

علاقة الصحافة المملوكة للشعب بالأحزاب وضرورة إصدار صحف حزبية جديدة للأحزاب الثلاثة القائمة ؟

هل يمكن قيام علاقة تربط بين الأحزاب الجديدة وخاصة في مجال السياسة الخارجية ؟

القانون الأساسى لمجلس نواب عام 1881 الصادر فى 8 فبراير 1882 نصوص صريحة فى أن النواب أحرار فى آرائهم ومتمتعون بالحصانة البرلمانية وكل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم القطر المصرى لا عن الجهة التى انتخبته فقط والوزراء مسئولون بالتضامن مع المجلس وللحكومة حق حل المجلس عند اختلافها معه فى الرأى ولكن رآى المجلس الجديد واجب الاحترام وقانون الانتخاب ينافى على مبدأ الاقتراع العام لكل مصرى يبلغ من العمر واحداً وعشرين سنة والمجلس مكون من 125 نائباً ، 12 منهم عن مديريات أسوان والسودان ويجمع فقهاء الدستور على أن ذلك النظام كان نظاماً برلمانياً صحيحاً وأنه كما يقول أستاذنا د. سيد صبرى المرة الأولى فى التاريخ الدستورى المصرى التى يظهر فيها نظام برلمانى تام التكوين فى نواحيه الهامة وقائم على أساس الديمقراطية وإرادة الأمة .

وحتى بعد سيطرة الاحتلال البريطانى على مصر ، وعودة الحكم المطلق إليها ممثلاً فى المعتمدين البريطانيين كرومر وجورست وكتشنر إلا أن حلقات النظام البرلمانى لم تنقطع إلا فى بعض الأوقات القصيرة ، حقيقة كان النظام النيابى بصورة ناقصة فيما كان يطلق عليه مجلس شورى القوانين ثم الجمعية التشريعية التى لم تجتمع منذ إعلان حمايتها على مصر فى 19 ديسمبر 1914 ولكن ذلك النظام البرلمانى الناقص لم يتوقف عن خدمة مصر وخاصة فى الأوقات التاريخية الحاسمة مثل رفض مشروع مد امتياز قناة السويس .

وإذا كان الحزب الوطنى فى أيام إسماعيل باشا وتوفيق باشا قد رفع شعار مصر للمصريين فإنه لم يرفع هذا الشعار ضد العرب كما تصور بعض الجهلة والمغرضين من الكتاب والمؤرخين وإنما رفعه ضد الأتراك والشركس ، والعناصر الأوروبية التى كانت قد بدأت تحرز بعض المكاسب الاقتصادية فى البلاد المصرية ويعتبر الحزب الوطنى من أقدم الأحزاب فى العالم بل ومن أقدم الأحزاب الثورية على الإطلاق لأنه هو الذى مهد وقاد ثورة 1881 التى سميت بالثورة العربية وعندما عصف

الاحتلال البريطاني بكل شئ في مصر وألغى الجيش وباع الأسطول المصري بأبخس الأثمان وأقفل المصانع الحربية وعندما ألغى الصحف ومطابع الصحف بجرة قلم وعندما حرم قيام تنظيمات شعبية وأقام المحاكم المخصصة و . و ظن أن المر قد أستتب له في مصر وأن مصر لا محالة سوف تصبح ذرة جديدة في التاج البريطاني ، غير أن أصالة شعبنا ، وعظمته قد جعلت أحلامه تتبدد فكان أن عادت الحركة الوطنية من جديد في أخريات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بزعامة مصطفى كامل .

وقد كان من رأى مصطفى كامل أن الحركة الوطنية المصرية وهى تخوض أعنف معاركها ضد الاحتلال البريطاني لا ينبغي لها أن تتمزق وأن القوى الوطنية المصرية التى راحت تلعب أخطر الأدوار مع مطلق القرن العشرين يجب أن تتوحد ولا تتفتت ولذلك كان يعارض قيام الأحزاب وأكثر من مرة عبر عن رأيه هذا خاصة عندما كتب إلى محمد فريد وإلى مدام جولبيت أدم مؤكداً رغبته فى عدم إعلان تكوين حزب جديد غير أن الخديو عباس حلمى الثانى وقد كانت له تطلعاته الكبيرة كحاكم قد سار فى طريق تكوين حزب له خطوات كبيرة فاختر الشيخ على يوسف صاحب صحيفة المؤيد ليرأس حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الذى كان بدوره صنيعة من صنائع الخديو وكان أن دفع الاحتلال البريطانى بدوره أيضاً بعض الإقطاعيين الكبار المناوئين للحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل والسائرين فى فلك الاستعمار البريطانى كحمود سليمان باشا وغيرهم من المساهمين فى إصدار صحيفة الجريدة إلى إنشاء حزب الأمة أو حزب الأعيان وكبار الملاك وكان الحزب لم يتردد أبداً فى التعبير عن آرائه وفى مقدمتها رأيه فى الاحتلال البريطانى " الذى هو قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة وتذهب به ظروف سياسية مرتبة كذلك وكان رأيه فى الأمة إنها لا تتكون من أفراد بل من العائلات والأعيان هم رؤساء الأمة الطبيعيين لأنهم رؤساء العائلات وكذلك رأيه فى تطرف الجمهور حيث لا يوافق الحزب على هذا التطرف لأنه يؤدى إلى العناد والقوة من جانب الاحتلال البريطانى القوى ولأننا نعلم الإنجليز إذا لم تعترف بالتحسن المادى والإدارى الذى وصل إلى مصر فى عهد الاحتلال وكان أن أجبر مصطفى كامل على الجهر بإنشاء الحزب الوطنى والدعوة إلى إنعقاد أول جمعية عمومية له فى 27 ديسمبر 1907 أى قبل وفاة مصطفى بشهر واحد وبضعة أيام .

والجدير بالذكر أن نشأة الأحزاب المصرية الثلاثة الأولى فى تاريخ الحركة الوطنية المصرية التى انبعثت من جديد مع مطلع القرن العشرين كانت متماثلة ولعلها المرة الأولى فى تاريخ الأحزاب فى العالم أن تكون الأحزاب الثلاثة نابعة من تجمعات صحفية فريدة المؤيد كانت منطلقاً لحزب

الإصلاح على المبادئ الدستورية بزعامة الشيخ على يوسف وصحيفة الجريدة كانت المنطلق للحزب الوطنى برئاسة مصطفى كامل صاحب اللواء وإذا كان الحزب الوطنى هو الذى قاد الحركة الوطنية المصرية بعد فشل الثورة العربية فإن الوفد المصرى هو الذى قاد الحركة الوطنية المصرية منذ قيام ثورة 1919 حتى قيام ثورة 23 يوليو 1952 وإذا كان الوفد المصرى هو الذى قاد تلك الحركة فإن تلك الانقسامات الخطيرة التى حدثت فى القيادة الوفدية هى التى أضعفت تلك الحركة فلا جدال ، أن خروج بعض أعضاء الوفد المصرى على قيادة سعد زغلول نتيجة للخلاف الذى نشب بينه وبين عدلى يكن باشا هو الذى أدى إلى قيام حزب الأحرار الدستوريين فى 20 أكتوبر 1922 برئاسة عدلى يكن باشا وقد خلفه فى رئاسة الحزب عبد العزيز فهمى ، ومحمد محمود ، ود. محمد حسين هيكل ، وإخراج محمود النقراشى من الوزارة الوفدية فى 3 أغسطس 1937 ثم إخراجة من الوفد فى سبتمبر 1937 وخروج أحمد ماهر هو الذى أدى إلى تأليف حزب الهيئة السعدية برئاسة أحمد ماهر وكذلك فصل مكرم عبيد من الوزارة الوفدية فى مايو 1942 وفصله هو وراغب حنا من الوفد فى يوليو 1942 هو الذى أدى إلى تأليف حزب الكتلة الوفدية برئاسة مكرم عبيد أى أن الأحزاب الثلاثة التى كانت تتناوب الحكم خلال الفترة من عام 1923 إلى يوليو 1952 كانت فى الغالب منتمية إلى الوفد المصرى من قريب أو من بعيد .

ولقد عرفت مصر غير تلك الأحزاب الكبرى ، أحزاباً ذات برامج سياسية وإقتصادية تقترب من الإشتراكية : إذ أنشأ محمد أفندى غانم فى أواخر عام 1907 الحزب الجمهورى المصرى معبراً عن آراء بعض المثقفين المصريين المتأثرين بالثورة الفرنسية والمعادين لأسرة محمد على كما أنشأ الدكتور حسن فهمى جمال الدين فى عام 1909 الحزب الإشتراكى المبارك الذى نص فى برنامجه على ضرورة تحسين حال الفلاح وتحديد ساعات عمله فى الحقل وضرورة حصوله على نصيب معين من العائد السنوى للأرض التى يعمل بها وفق جهده ، ومنح معاش العجزة والمرضى والفلاحين ، وكذلك قام جماعة فى حالة 1918 من كتاب جريدة السفور مثل محمود عزمى ومنصور فهمى وعزيز ميرهم ومحمد حسين هيكل وسلامة موسى بإنشاء الحزب الديمقراطى الذى كانت مبادئه تميل إلى الإشتراكية وتدعو إلى تحقيق الديمقراطية الصحيحة .

ويطول بنا المجال لو رحنا تعدد تلك الأحزاب التى عرفها تاريخنا الحزبى العريق وأن نشير ولو لمجرد الإشارة إلى ما حققته بعض تلك الأحزاب على طريق الديمقراطية وإلى بعض ما قامت به تلك الأحزاب من أخطاء دفع الشعب ثمنها كما دفعت هى أيضاً الثمن مضاعفاً والذى نستطيع أن نقوله فى

هذا المجال إجمالاً وبدون تفصيل أن الحياة الحزبية فى مصر رغم المآخذ التى وجهت إليها ورغم السلبيات التى وقعت فيها ورغم إلا أنها قد أدت واجبها أو بعض واجبها إذا راعينا جيداً ظروف نشأة كل حزب والعوامل التى كانت تسيره والقوى التى كانت تدفعه إلى العمل وكذلك القوى التى كانت تحول بينه وبين العمل .

وإعتقادى الخالص على ضوء دراساتى لتاريخنا القومى أن بعض أحزابنا السياسية وعلى ضوء الظروف التى كانت تحيط بها قد قامت بواجبها خير قيام وقد ساهمت بعض تلك الأحزاب بما كانت تملك من طاقات وطنية وطلائع ثورية فى التمهيد لثورة 1952 وإعتقادى الخالص أن بعض السلبيات التى وقعت فيها ثورة 1952 والتى أدت إلى بعض الهزائم المرة كالإنفصال الذى تم فى سبتمبر 1961 ونكبتنا فى 5 يونيو 1967 ما كانت لتقع أو بمعنى أدق ما كانت لتقع بتلك الصورة المفاجئة والعنيفة بل والمشينة لو كنا نعيش فى حياة حزبية نظيفة يحترم فيها كل رأى مهما كان معبراً عن قلة من الناس .

وأعود بعد ذلك العرض التاريخى الموجز رغم أنه شغل حيزاً كبيراً من المقال إلى الحديث عن ذلك القرار الثورى الخطير الذى إتخذه الرئيس والقائد محمد أنور السادات باسم الشعب وإطلاقاً من أهداف ومبادئ ثورتى 23 يوليو 1952 ، 15 مايو 1971 بتحويل التنظيمات الثلاثة إلى أحزاب ذلك القرار الهام الذى أعاد حرية العمل السياسى لأبناء الشعب بعد أن حرم منها طوال عشرين عاماً كاملة أما بسبب أحداث وتطورات بل وأهوال كانت تجعل المرء يكاد يفقد الأمل فى أن يرى هذا الحلم الكبير يتحقق وأما بسبب إستمرار كثير من الإجراءات الإستثنائية بعد أن إنتهت ضرورتها وما ولده هذا من عقليات نبتت فى طريق الثورة كالأعشاب الطفيلية وأرادت أن تطيل وصايتها على الشعب .

والذى لاشك فيه ولا جدال أن شعبنا بجميع طوائفه وهيئاته وتنظيماته قد سعد إلى أبعد حدود السعادة بالعودة إلى النظام الحزبى بعد تلك الإنتخابات التى قال فيها الشعب وربما لأول مرة فى تاريخه النيابى كلمته بملء حريته دون حجر على حرية أحد فى الترشيح لتلك الإنتخابات وكانت كل الإنتخابات السابقة تشترط عضوية الإتحاد الإشتراكى بالنسبة للمرشحين ودون فرض وصاية أو تدخل من أحد فى إختيار الناحبين لمرشحهم وقد ضاعف تكوين الأحزاب الجديدة من مسئولية الشعب إذ أصبح الشعب مطالباً بالعمل على إنجاز تلك التجربة كما أصبح الشعب مطالباً بغرض رقابة شعبية إيجابية وجادة على كل ما تقوم به تلك الأحزاب من أعمال وتصرفات لقد أصبح نجاح الأحزاب فى أداء رسالتها أمانة وطنية فى عنق كل مصرى ومصرية ولقد وضع الرئيس السادات فى خطابه الهام

والخطير فى إفتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب بعض المبادئ والتصورات للعمل الحزبى والوطنى فى تلك المرحلة الجديدة من مراحل نضالنا القومى وفى مقدمة تلك المبادئ والتصورات .

كل حزب حر فى أن يمارس نشاطه الوطنى فى حدود القانون والدستور .

من حق كل حزب أن يمارس حركته لكى يصل يوماً إلى تسلط السلطة .

يوجد فارق بين الصراع الحزبى البناء والمطلوب والصراع على السلطة غير المطلوب .

علينا أن نتخذ القرار وأن نبدأ الممارسة ومن خلال الممارسة الفعلية علينا أن نواجه المشكلات الفعلية وأن نجد لها الحلول المناسبة ساعتها ستكون حلولاً حقيقية وليست حلولاً إفتراضية ومأخوذة من كتب قد لا تمت لظروفنا ومجتمعنا بأية صلة .

أن الديمقراطية السليمة ليست هى مجرد قيام أحزاب ولكن الممارسة السياسية للأحزاب وللمستقلين ولكل المنظمات الجماهيرية هى التى تصنع من مجموع حركتها الديمقراطية السليمة قد تكون ديمقراطية سليمة أو قد تنعكس فتكون ديمقراطية فاسدة لا تلبث أن تبتعد عن الشعب وتقضى على نفسها .

الديمقراطية طريق ليس له نهاية بشرط أن تكون خطواتنا على الطريق ثابتة وممارستنا سليمة وتصرفاتنا مسئولة ومن أجل هذا نضع للقوانين المنظمة للأوضاع الجديدة ضوابط للممارسة السياسية الحزبية ضوابط حازمة ومرنة فى نفس الوقت .

أننا فى تلك المرحلة التى نبدأ فيها عهداً جديداً من الديمقراطية السليمة القائمة على تعدد الأحزاب مطالبون بأن نستفيد إلى أبعد حدود الإستفادة من دروس تاريخنا الحزبى الملى بالعظات وبالعبير ولعل فى مقدمة ما يجب أن نستفيد منه وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن حزب الأغلبية كما رأينا فى الفترة ما بين 1923 ، 1952 بفقد الكثير الكثير عندما يعتمد على أن له الأغلبية الشعبية والبرلمانية فلا يضاعف من كفاحه ونضاله من أجل الإحتفاظ بتلك الأغلبية بل من أجل زيادتها كما أنه يفقد الكثير الكثير عندما يقف من أحزاب الأقلية موقف الخصم العنيد العنيف يحاول أن يحجز على حريتها أو يحاول حرمانها من أن تبدى آراءها بكل صراحة ووضوح كما أن المعارضة أيضاً تخسر الكثير الكثير عندما تقف من كل ما تفعله حكومة الأغلبية موقف الخصومة وعندما تعارض لمجرد المعارضة وعندما تعمل فقط من أجل إحراج الحكومة ومن أجل الوصول إلى الحكم ولقد دفع شعبنا الكثير الكثير من جراء الصراع الحزبى الذى يستهدف الإستمرار فى الحكم ولا شئ غير الإستمرار فى الحكم أو الوصول إلى الحكم ولا شئ غير الوصول إلى الحكم .

ولقد أتاح لنا هذا الإسيوع الدكتور جمال العطيى وزير الإعلام والثقافة فرصة اللقاء على مدى ثلاث ساعات بالدكتور مصطفى خليل الأمين العام للإتحاد الإشتراكى العربى والأستاذ محمود أبو وافية سكرتير عام حزب مصر والأستاذ مصطفى كامل مراد مقرر حزب الأحرار الإشتراكيين والأستاذ خالد محيى الدين مقرر حزب التجمع الوطنى التقدمى وكذلك الدكاترة سليمان الطماوى عميد كلية حقوق عين شمس وطعيمة الجرف وعبد الحميد حشيش الأستاذان بكلية حقوق القاهرة والزملاء الأساتذة جلال الدين الحمامسى وعلى حمدى الجمال ومحسن محمد ولطفى الخولى كان اللقاء فرصة طيبة للحديث عن بعض التصورات لبداية مرحلة العمل الحربى ولعلى لا أتهم بالمبالغة إذا قلت أن هذا اللقاء الذى وعد الدكتور جمال العطيى بأن يتكرر كل شهر مرة على الأقل وهذا اللقاء الذى بدأ التليفزيون المصرى يؤدى به واجبه فى الإعلام السياسى على نطاق واسع وبصورة رائدة هو من أروع اللقاءات السياسية .

الأمر الذى يفرض علينا أن نتوجه أولاً بالشكر الجزيل للدكتور جمال العطيى على هذه البادرة الرائعة وعلى هذه الخطوة الموفقة الرائدة كما يفرض علينا أن ندعو إلى تكرار مثل هذه الندوات فى كثير من المجالات الإعلامية والسياسية والذى أستطيع أن أقوله أيضاً فى هذه العجالة وعلى ضوء الظروف الجديدة التى حدثت فى الإسيوع الماضى وعلى ضوء المناقشات التى دارت بين المسئولين عن الأحزاب الثلاثة وأساتذة القانون الدستورى وزملائنا الصحفيين أننى لا أجد أبداً الآن أية ضرورة ونحن فى بداية مرحلة جديدة من العمل الحزبى إطلاق حرية تكوين أحزاب جديدة ولعله من أفضل الأمور أن ندع تلك التجربة الجديدة تتطور على ضوء الممارسة الفعلية وأن نوقف كل جهودنا فى هذه الفترة على تشجيع قيام الأحزاب الثلاثة على القيام بدورها الوطنى وبعد فترة أرجو ألا تطول نعيد تقييم الموقف من جديد فإما أن نكتفى بالأحزاب الثلاثة وأما أن نزيد العدد بما يتفق وطبيعة المرحلة وتجاربها وإيجابياتها وسلبياتها .

كما أننى أرى البقاء على الإتحاد الإشتراكى بإعتباره ممثلاً لتحالف قوى الشعب العامل والوعاء الذى يحكم العمل الوطنى .

وإذا كان البعض قد تصور أن يد الإتحاد الإشتراكى نهائياً عن الأحزاب كما أشار السيد الرئيس فى خطابه بمجلس الشعب معناه إلغاء الإتحاد الإشتراكى فإننا نلفت النظر إلى فقرة أخرى وردت فى ذلك الخطاب وهى الخاصة بضرورة النص فى النظام الأساسى للإتحاد الإشتراكى على تنظيم نشاطات الأحزاب ووجود رقابة على مواردها المالية كما أن الإتحاد الإشتراكى هو وبالرغم من كل سلبياته فى

الماضى يجب أن يكون بيت العائلة بالنسبة لكل القوى الوطنية وحول علاقة الصحافة بالأحزاب الثلاثة فقد قرأنا وسمعنا إقتراحات عديدة حول هذا الموضوع وأبادر فأقول أن أحداً لا يختلف فى أن من حق كل حزب أن تكون له صحيفة حزبية يعبر من خلالها عن آرائه ويتوجه عن طريقها إلى الجماهير المنضمة إليه على أن تظل الصحف القائمة اليوم مملوكة للشعب الممثل فى الإتحاد الإشتراكي وأن تتيح كل صحيفة الفرص المتكافئة للأحزاب الثلاثة لنشر ما تريده من أخبار ومقالات وتحويل هذه الصحيفة القائمة اليوم لتكون لساناً لهذا الحزب أو ذاك هو فى رأى إقتراح غير عملي فإن الصحيفة أية صحيفة فى العالم ليست مجرد مبان أو مطابع وإنما هى تاريخ وتقاليد وخطوط سياسية وصحفية التزمت بها أمام الملايين من قرائها عبر سنوات طويلة ولا يمكن لنا أن نفاجئ هؤلاء الملايين الذين ارتبطوا بهذه الصحيفة أو تلك لنقول لهم سوف لا تكون هذه الصحيفة لكم وإنما ستكون لقراء جدد ممن ينتمون إلى هذا الحزب أو ذاك أما ما يثيره البعض حول اختيار المشرفين على تلك الصحف فأنا شخصياً أفضل أن يعيننى أو يفصلنى أنور السادات القائد والزعيم من أن يعيننى أو يفصلنى رئيس هذا الحزب أو ذاك لقد مرت بنا ظروف كان التعيين أو الفصل فى دنيا الصحافة يتم بمجرد قرار فردى يملكه صاحب تلك الصحيفة أو غيره من المشرفين عليها أو الممولين لها الأمر الذى كان ينفى تماماً وجود حرية للصحافة والذى يجعل الصحفى أيا كان وزنه السياسى أو المهنى أسير رغبة شخصية لهذا المالك أو ذاك .

أن كفالة الحق المتساوى لكل حزب من الأحزاب فى نشر نشاطاته وأخباره وإتجاهاته يمكن أن تجنبا كصحفيين وكصحف مغبة الدخول فى عمليات تقسيم الصحف اليومية والإسبوعية ذات التاريخ القديم وذات التقاليد العريقة إلى يمين ويسار ووسط فلنشئ إذن ولدينا الإمكانيات البشرية والمادية صحيفة لكل حزب ولتبق صحفنا القائمة اليوم مملوكة للشعب كل الشعب ناطقة باسم الشعب كل الشعب بدلاً من المجازفة بمستقبل أضخم قوة إعلامية يملكها شعبنا العظيم ولنصدر وبسرعة قانوناً ينظم عملية إقامة الأحزاب ويحدد واجباتها وحقوقها ولنحاول أن نجد صيغة لنوع من العلاقة التى تربط بين الأحزاب الثلاثة ليكون هناك نوع من التنسيق وخاصة فى المجال الخارجى .